



سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

ورقة عمل

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في ظلالاتفاقيات العربية والدولية

**في
سلطنة عُمان**

٢٠١٤م

المقدمة

اكتسبت قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان حقوقاً أهمية متزايدة وتحظى باهتمام بالغ من لدن الحكومة والمجتمع ، وأصبحت مشاركة الشخص ذو الإعاقة في التنمية ومدى اندماجه المجتمعي معيارين مهمين لعمليات التطور، وحكومة السلطنة في هذا المجال تسير على هذا الدرب وهي تدرك أن أمامها الكثير من العمل لإدماج هذه القدرة الكامنة بشكل كامل في العملية التنموية ، وإن الطموحات كبيرة لكنها قابلة للتحقيق بالمزيد من العمل والجهد والمثابرة معتمده في ذلك على خلق الوعي لدى فئات المجتمع من أجل الوصول إلى نظرة ايجابية وممارسة حقوقية سليمة تجاه الاشخاص ذوي الإعاقة .

إن مواجهة مشكلات الإعاقة والاشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الدولة والمجتمع والأسرة ولكل منها دوره واختصاصه وبقدر التعاون والتكامل في الادوار والمسؤوليات تكون فاعلية العمل ونجاحه واقعا ملموسا . . . ووصولاً إلى هذه المواجهة بنجاح لابد من تبني سلسلة من الجهود والبرامج الهادفة إلى الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل والاندماج الاجتماعي والتربوي والاقتصادي وهي حلقات متكاملة والاهتمام بواحدة منها وأن كان لازماً لكنه لا يعتبر كافياً في المفهوم الشامل لقضايا الاشخاص ذوي الإعاقة .

ومن هذا المنطلق تركز سياسة سلطنة عُمان في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة على الثوابت التالية :

1. تهيئة الاشخاص ذوي الإعاقة والبيئة المناسبة للاندماج بكافة أنواعه التربوي والمهني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي لياخذوا دورهم الفعال في المجتمع .
2. تعزيز وتقوية العمل وفق مبادئ الشراكة مع كافة القطاعات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بهدف إعطاء دفعة جديدة للبرامج الموجهة لهذه الشريحة من المجتمع .
3. ضمان حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشريعات والقوانين والعقود الوطنية والعربية والدولية والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها مظهر حضاري وإنساني بواسطتها يصبح الاشخاص ذوي الإعاقة قادرين على تنظيم علاقاتهم وحقوق كل فرد منهم واجباته ومسؤولياته .
4. تمكين الكوادر العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لتساعدهم على تدبير أفضل لمهامهم اليومية – وجعلهم في نفس الوقت قادرين على مواكبة التغيير في هذا المجال من خلال إعداد منهجية فعالة للتطور والتحديث.

تتضمن الورقة عرضاً لأهم هذه الجهود من خلال المحتويات التالية :

1. حجم المشكلة .
2. توجهات خدمات الاشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة .
3. حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة من خلال التشريعات الاجتماعية.
4. عرض لأنشطة السلطنة في مجال خدمات الاشخاص ذوي الإعاقة .
5. ملامح تطلعات السياسة المستقبلية لخدمات الاشخاص ذوي الإعاقة .